وهو مدفوع لاستحالة توارد علتين مستقلتين على معلول واحد بالشخص اعني العالم
المنظوم قوله وان اي وان لم تكن الحجة ظنية والملازمة عادية بل كانت الحجة قطعية
والملازمة عقلية قوله مجرد التعدد الخ اذ الملازمة ممنوعة وسنده قوله لجواز الاتفاق
الخ قوله وان اريد امكان الفساد فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع اذ لا دليل
على امتناعه يعني لانسلم بطلان التالي وظاهر كلامه يدل على تسليم الملازمة على هذا التقدير
قوله فيكون رفع النظام ممكنا بفرض فساد السموات والارض قال شيخ الاسلام
لان رفع الشيء بعد ثبوته دليل على امكان كل منهما قوله لا يقال انه معارضة
اي اقتصاد تعدد الالهين الخ قوله يعني انه لو فرض لا يعني انه لو فرض صار كذا
ثم يكون الخ قال شيخ الاسلام بيان لقطعية الملازمة قوله لا يستلزم الاعدم
الخ قال يوسف الاصم وفيه بحث لان السائل لم يدع ان امكان المانع يجر به
يستلزم امتناع المصنوع بل امكانا لمانع على تقدير تعدد الصانع يستلزم امتناع
المصنوع وهو صحيح قوله امتناع المصنوع يعني ان عدم كون احدهما صانعا لا يستلزم
عدم وجود المصنوع لوجود صانع اخر وبهذا الوجه منع الملازمة ايضا قوله على انه
يرد منع للملازمة قال القرمي اي على تقدير ان يكون المراد بالفساد هو تكوينهما
بيانه انه لو كان المراد بالفساد عدم التكون يكون معنى الاية لو كان فيهما الهة الا الله
لم يتكون شيء من السماء والارض وان اريد بعدم التكون عدم التكون بالفعل منع الملازمة
بان يقال لانم على تقدير تعدد الالهة يلزم عدم تكونهما بالفعل لجواز ان يتفقا
على هذا النظام وان اريد عدم التكون بالامكان منع امتناع اللازم بان يقال
لانم بطلان اللازم وهو امكان عدم التكون وانما يكون باطلا لو كان تكونهما واجبا
وليس كذلك فليتامل قال شيخ الاسلام الجواب المتقدم مبني على الظاهر المتبادر
من ان عدم التكون بالفعل ومعنى هذا الجواب انه يمكن ان لا يبنى على ذلك
بل يفصل ويمنع الملازمة على تقدير وانتفاء الملازمة على اخر قوله فلا يفيد الا الادلة
يعني يفيد كون انتفاء التعدد سببا لانتفاء الفساد في الماضي والمقصود كون العلم
بانتفاء سبب للعلم بانتفاء المسبب مطلقا بالتقييد بالماضي قال القمام نعم بحسب
اصل اللغة لكن قد يستعمل حيث قابل الاصل بطريق تنزيل على انه اراد بالاصل الكثير

الرابع

الرابع فجعل استدلال لم في الاستدلال ايضا لغويا وقد دل ظاهر كلامه في شرح التلخيص على
استعمال منطبق ورد المحقق الشريف بان القرآن لم ينزل الا على لغة العرب دون الاصطلاح
بل هذا الاستعمال ايضا من اللغة الا ان الاشبع هو الاول قال شيخ الاسلام اي وهو
خلاف المطلوب ان المطلوب بيان تحقق انتفاء الاول اعني التعدد من غير تقييد بالزمن
الماضي بل على الاطلاق بدليل تحقق انتفاء الثاني اي الفساد قوله والاية مؤخذ القبيل
اي من قبيل ان لو للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط الذي هو التعدد قوله وقد يشتبه
على بعض الاذهان قال شيخ الاسلام وقع هذا الاشتباه للعلامة ابي الحاجب ومن تبعه
كما نبه عليه الشارح في شرح المختصر قال المكلي لما وقع لابن الحاجب اذ نظر الى الاستدلال
الثاني فوجده كلمة لو تدل على انتفاء الاول لانتفاء الثاني اي بعلم به ذلك فاعترض على من
قال لانها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول بان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء الملزوم
لا يدل على انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لما ذكر لكن ان كلا الاستدلالين ثابت وان الاستدلال
الثاني متفرع على الاستدلال الاول فان لو لما دل على ان انتفاء الاول علة لانتفاء الثاني
فربما يكون انتفاء الثاني معلوما عند السامع دون الاول فيدل به عليه دلالة
المعلول على العلة قوله بما علم التزاما من قبل وهو قوله الحدث العالم هو الله تعالى
لانه اسم للذات الواجب والوجوب يستلزم القدم قال في شرح المقاصد وفيه بحث
اذ لزوم الخارجي مسلم لكن اللزوم الذهني المعتبر في الالتزام غير مسلم قوله
مسبوقا بالعدم صفة كاشفة قوله من غير ضرورة فان ممكن احد طرفي الممكن لا يرجح
من غير مرجح قوله حتى على قوله بما علم التزاما قوله مترادفان نحو دلالة الواجب على القديم
صحيحة قوله للقطع بتغايرهما عند هؤلاء قال شيخ الاسلام اذ مفهوم الواجب شيء
يكون وجوده من ذاته ومفهوم القديم حالا يسبق الوجود انتهى وقال بعض الفضلاء مفهوم
الواجب ما لا يتعلق وجوده بايجاد شيء اخر فتغايرا قوله وان الكلام وما قررناه انهما
ليسا مترادفين الخ اول بحثناك انهما هل تساويا في الصدق او لا فقال بعضهم الخ
قوله ولا استحالة جواب عن قوله عند من قوله على ان القديم اعم لصدقه على
صفات الواجب وهو ان يقال نحو يلزم تعدد القدماء وهو مستحيل فاجاب بقوله
ولا استحالة الخ قوله وفي كلام الخ اي ما وقع في عبارة بعض المتاخرين من ان صفات الله

Copyright © Google University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)